جَلَـــد – مشــروع سِجـــال

برامج مؤسسات المجتمع المدني في القدس

تاريخ الفكرة

انعكست التغييرات الدراماتيكية في تاريخ فلسطين الحديث على شكل وعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام، والقدس بشكل خاص، حيث كان تأثير الاستعمار البريطاني، ثم الاحتلال الاسرائيلي كبيرا على وجود هذه المؤسسات من عدمه، حيث ضغطت هذه الظروف الاستثنائية باتجاه تأسيس وإنشاء مؤسسات مجتمع مدني تساهم بشكل أو باخر في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والحفاظ على وجوده وتميز هويته الوطنية.

بدأت المؤسسات الفلسطينية بالتشكل من خلال اللجان الاهلية التي عنيت بالدرجة الاولى بالزراعة والخدمات الصحية، كما بدأ تشكل لجان نسوية ونقابية مختلفة خاضت صراعات مطلبية عديدة مع الاستعمار الانجليزي اولا، والاحتلال الاسرائيلي ثانيا. سنوات عديدة مرت سريعا حتى إنشاء منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، والتي ساهمت أيضا في خلق لجان شبابية عديدة عملت كجزء مجتمعي شبابي لمنظمة التحرير على الأرض.[1]

شهد قطاع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تطورا كبيرا منذ العام 1967، وأدت هذه المؤسسات دورا مفصليا في مسيرة الفلسطينيين في سبيل الحفاظ على هويتهم وأحقيتهم في البقاء في مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، كان ذلك كله على الرغم من الظروف المتقلبة في المنطقة، والتي تارة ما أثرت على مصادر تمويل هذه المؤسسات او حتى اليات عملها لتفادي الإغلاق والملاحقة في ظل هجمات الاحتلال الاسرائيلي المتكررة عليها.

اعتمدت مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين على الحاضنة الشعبية لعملها، وتحديدا بعد قناعة القائمين على هذه المؤسسات باستحالة العمل الوطني والمدني دون غطاء أو هيكلية قانونية تحفظ حقوق القائمين والعاملين في هذه المؤسسات. وبعثت الحياة في المؤسسات الفلسطينية في فلسطين في ستينيات القرن المنصرم، وتحديدا بعد المد القومي والوطني وبدايات الحركة التحررية للشعب الفلسطيني.

في العام 1967، تم إغلاق العديد من مؤسسات المجتمع الفلسطيني ضمن الخطة الأوسع للاحتلال الإسرائيلي بتدمير العناصر الجامعة للشعب الفلسطيني، وتفتيت الهم الواحد والهدف الواحد إلى عدة أوهام وأهداف مختلفة.[2]

استمرت مجهودات المؤسسات في الاستثمار بالحاضنة الشعبية واعتبرت المؤسسات جزءا لا يتجزأ من الحراك الوطني للتحرر من الاحتلال واللحاق بحلم تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، خصوصا بعد حرب الأيام الستة، ووقوع ما تبقى من فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. الا ان الثقافة بدأت بالتغير بعد اختتام انتفاضة الحجارة بتوقيع اتفاق المبادئ في مدريد في العام 1991، ثم اتفاقيات أوسلو عام 1994.

بدأ ضخ الأموال من المجتمع الدولي في المنطقة بشكل عام في محاولة لفرض حالة من السلام الاقتصادي، واستفادت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من هذه الحالة، عبر انتشار ظاهرة تقديم المشاريع للممولين، وانتشرت المؤسسات التابعة للأحزاب الفلسطينية، والتي غالبا ما كانت تلبس الثوب اليساري، وبدأت المؤسسات تبتعد شيئا فشيئا عن الحاضنة الشعبية، وتقترب أكثر للغة القانون الدولي والدبلوماسية الدولية. مما ساهم في عزوف قطاع الشباب في فلسطين عن العمل التطوعي تدريجيا، إلى حالة أقرب إلى المتاجرة بالمشاريع والبرامج التي تمررها مؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت المؤسسات أقرب إلى مقاول تنفيذي لمشاريع وبرامج وأجندات يتم اعدادها مسبقا لدى الجهات الممولة والمانحة دون النظر إلى احتياجات المجتمع بشكل تخصصي، بل وفرض على بعض المؤسسات توسيع دائرة اختصاصها كي تتلائم مع الاجندات الدولية.

1. المجتمع المدني الفلسطيني..أين العلة؟، طارق دعنا، 2013. انظر: : https://al-shabaka.org/breifes/2013
2. قائمة بالمؤسسات التي أغلقها الاحتلال الاسرائيلي في القدس منذ العام 1967، أنظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9327
3. مجموعة وجد التطوعية، لسا مش عارفين، صناع البسمة، ساند، أمثلة على انتشار هذه المجموعات الشبابية خلال الخمس سنوات الماضية.

وانعكس ذلك على آليات توظيف المؤسسات والجمعيات للخبرات الشبابية الفلسطينية، فأصبح الهم الاكبر لكل جمعية أن تجد الشخص الملائم الذي يستطيع ان يتحدث لغة المانحين، ويسمعهم الكلمات والمصطلحات التي يفضلون سماعها، وتناسب ذلك تناسبا عكسيا مع توظيف الشباب والشابات الذي يحلمون في التغيير، ويعتبرون هذا جزءا من الهوية الوطنية للمجتمع المدني، الا انهم اصبحوا بكل بساطة جزءا من المعيقات التي تحد من المبالغ التي يمكن للمؤسسات الحصول عليها من الدول المانحة وبالتالي انفرض على القطاع الشبابي الانفصال بشكل او باخر عن مؤسسات المجتمع المدني، فيما عدا تلك الاقلية التي تواءمت مع متطلبات المرحلة، وتعلمت استخدام المصطلحات الدبلوماسية المرضية لأذن الممول والمانح وباللغة التي يتقنها.

وخلال هذه المرحلة الذهبية «تمويليا» لمؤسسات المجتمع المدني، اتسع دور مؤسسات المجتمع المدني كثيرا، حيث أصبح لديها دور في كل قطاع من القطاعات تقريبا، حيث ضمت الى اختصاصاتها اختصاصات تنموية تتعلق بالصحة والتعليم والثقافة وحقوق الانسان والزراعة والقانون وفي تمكين دور الفئات المهمشة من المجتمع، اضافة الى رعاية الاعمال الريادية، وفيما كبرت مؤسسات عديدة واصبحت اشبه بالحاضنة التي تعمل لهدف تطوير مؤسسات اقل خبرة منها عبر برامج بناء القدرات.

قد لا ساورنا ادنى شك بان لا تنمية تحت الاحتلال، وبالمقابل فان الشعارات المتعلقة بالتمويل المشروط ضبابية وغير واضحة، حيث تنادي معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعدم جواز قبول اي تمويل مشروط، فيما لا يخفى على أحد بان الجهات الممولة على اختلاف خلفياتها وتعدد مصادر تمويلها تملك اجندات خاصة بها.

يسود اليوم وضع أقرب الى الغرابة منه الى الاعتياد على تعريف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس تحديدا، فعلى الرغم من تشابه البرامج والمشاريع التي يتم العمل عليها من قبل مؤسسات مختلفة، الا ان لكل مؤسسة من هذه المؤسسات تعريف يختص بها ويرتبط بشكل أو باخر بالجهة الممولة لهذه المشاريع. فعلى الرغم من قلة المؤسسات المعنية بالقطاع الشبابي في القدس على سبيل المقال، الا ان هنالك شبه تطابق بين البرامج المنفذه من قبل هذا المؤسسات، وعندما يغلب الظن بان المشاريع تتطابق لان الحاجات واحدة، تتراجع هذه النظرية في مقابل اخرى تفترض رغبة الممول في تنفيذ مشاريع كهذه، وتؤكد ان لا دور حقيقي للمؤسسات بشكل عام في اختيار الموضوع الذي يرونه ملائما للاحتياجات النابعة من المجتمع الفلسطيني في القدس.

يدفع كل ذلك مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الى التمترس في موقع واحد في غالب الاحوال، حيث تحاول التواجد على الحد الفاصل تماما بين رغبات الممولين، واحتياجات المجتمع، فيما تميل الكفة غالبا الى رغبة الممول في التغير، والامر الذي عادة ما يكون بعيدا كل البعد عن الاحتياجات الاساسية التي يرغب المجتمع في العمل عليها.

انعكس هذا التاريخ المبسط لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس على العمل التطوعي للقطاع الشبابي على سبيل المقال، فنلاحظ توجه العديد من الشباب والشابات الى انشاء تجمعات شبابية خاصة بهم، بعيدا عن بيروقراطية المؤسسات واجندات الممولين، رغبة منهم في فرض اجنداتهم النابعة من احتياج المجتمع دون تجميل او اعادة صياغة على مسار العمل المدني في القدس، وتحرمهم اجندات الممولين مرة اخرى من العمل بشكل مستقل عن المؤسسات في حال رغبتهم بالحصول على تمويل لمشاريعهم التي صمموها بانفسهم الا في حال تسجيلهم كمؤسسة رسمية، مما يركد حالة التناقض بين العمل الشبابي والمؤسسات من جهة، والجهات الممولة من جهة أخرى.[3]